مستقبل النفوذ الإيراني
في العراق واليمن ولبنان وسوريا

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية - جامعة عين شمس

لقد كانت إيران منذ عهودها القديمة تبدي اهتماما بالمنطقة العربية، لا كمنطقة مجاورة، أو كمنطقة امتداد عمراني لها، بل باعتبارها الجنة الموعودة نظرا للخير الذي يأتي منها كمنطقة زراعية ومائية تحتاجها شبه الهضبة الإيرانية وتتلهف على امتلاكها.

ينبغي لكي ندرك ما يمكن أن يصل إليه النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، أن ندرك الأسس التي بُني عليها هذا النفوذ، والآليات التي استخدمت في تحقيقه، والظروف التي ساهمت في وجوده، والخارطة التي رسمت لمستقبله، من ثم يمكن استقراء مستقبل هذا النفوذ في إطار المستجدات المتوقعة على الساحات الداخلية والإقليمية والدولية.

أولا: أسس النفوذ الايرانى

١- المشروع الإيراني الجديد.. الحكومة العالمية للإسلام

كان دأب الإيرانيين أن يقيموا خلال تاريخهم الطويل نظاما سياسيا يوحد بين الدين والدولة، ويجعل الساسة وعلماء الدين جناحا تحليق النظام لتحيق غاياته التي دائما ما توصف بالإلهية. ولقد اجتهدت الثورة الإيرانية في أن تقيم نظاما له نفس المواصفات، فكان غايته إقامة دولة تمهد لظهور إمام الزمان، ومن هنا وضعت الأسس التي تمكنه من التعامل مع المستجدات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

لقد نص الدستور الإيراني على إيجاد الحكومة التي تمهد السبيل لإنشاء أمة عالمية واحدة، (الدستور الإيراني. الترجمة العربية ص٥) وقد سعى فقهاء النظام الإيراني إلى

إخراج هذه النظرية من كونها مجرد حلم، يطل برأسه أحيانا على حركة الإيرانيين في بعض فترات التاريخ، إلى هدف ينبغي تحقيقه، مع إيجاد التبريرات الكافية لجعله مسئولية واجبة التنفيذ، وقد ارتبط بهذا نشاط بالغ التعقيد والخطورة يتعلق بتصدير الثورة الإسلامية إلى المنطقة والعالم. وتجزم إيران بأن حركة الثورة الإسلامية خارج الحدود الإيرانية لها نتائج فعالة، ولعل الأساس الذي ينطلق منه الموقف الإيراني في هذا الاتجاه، أساس أمني في المقام الأول، يدعمه فكر مذهبي وثوري.

٢- الامبراطوريات الإيرانية السابقة

يؤكد الإيرانيون أنه قد قامت إمبراطوريتان إيرانيتان كبيرتان في تاريخ العصر الأسطوري حكمتا العالم القديم، هي الإمبراطورية البيشدادية، والإمبراطورية الكيانية. كما قامت في عصر التاريخ الحقيقي إمبرطوريتان حكمتا أكثر من نصف العالم القديم، وهما الإمبراطورية الأكمينية أو الهخامنشية، والإمبراطورية الساسانية. في حين سعت الدولة الصفوية في العصر الإسلامي إلى إقامة إمبراطورية شيعية تنافس الخلافة العثمانية السنية.

٣- الشخصية الإيرانية وتعاملها مع الظروف البيئية في إيران والمنطقة

يدرك الدارس لتاريخ إيران وحضارتها منذ العصر الأسطوري وحتى يومنا هذا أن الشخصية الإيرانية شخصية مركبة تكاتفت عوامل كثيرة لإنضاجها وبلورة خصائصها ومقوماتها خلال تاريخها الطويل، سواء ما كان حقيقيا منه أو ما نسبته إليها من عهود طويلة، رغم عدم وجود آثار أو مستندات تدل عليها سوى روايات تناقلتها الأجيال، تكشف عن مكونات فكر هذا الشعب وعناصر شخصيته، في إطار مثلث الإنسان والبيئة والعقيدة فالإنسان الإيراني بما له من صفات شخصية والبيئة بمكوناتها الطبيعية والعقيدة التي صاحبت هذا الإنسان منذ عصره الأسطوري هي المحاور الرئيسية التي تدور حولها الشخصية الإيرانية، لقد استطاعت البيئة أن تحتوي العرقيات التي هاجرت إليها، والتي تبلغ أكثر من ٧٢ عرقية، وتفاعلت معها، وهو ما ساعد على بقاء حضارة إيران القديمة واستمرار تأثيرها عبر العصور.

ويمكن الوقوف على عدد من النظريات التي تحكم الشخصية الإيرانية وتحدد ملامحها، وأصبحت ركائز لها عبر تاريخها الطويل، ومن أهم هذه المرتكزات: نظرية التفويض الإلهي، نظرية الإثنينية التي تقوم بضبط التوازي القائم بين الناس وبين الأشياء، خاصة تلك التناقضات التي كثيرا ما تحكم هذه العلاقات. ولقد انعكست هذه النظرية إلى حد كبير في سلوكيات الفرد والمجتمع، وصارت التقية الفردية والسياسية والجماعية أقرب إلى العقيدة منها إلى السلوك، وأوجدت القدرة على الجمع بين متناقضين، نظرية الاغتراب، فهي تحدد مفهوم الاغتراب لدى الإيرانيين، بأن حياة كل منهم غريبة عنه وليست ملك يديه، ولعل مبعث ذلك الإدراك هو ظروف البيئة الإيرانية وضغوطها الهائلة مع تراكم المحن، ونظرية المصالحة مع التاريخ فتقوم أساسا على إخفاء الجانب السيئ أو الشرير في أحداث التاريخ الإيراني، سواء بعدم التركيز عليه، أو عدم ذكره، وسواء بتبريره تبريرات تدعو إلى التعاطف والشفقة، وأحينا بتحوير بعض الوقائع بشكل يغير مفهومها أو مضمونها. ونظرية مبعوث آخر الزمان فتقوم على عقيدة إيرانية قديمة تعمقت عبر السنين والأجيال وغذتها الأساطير والروايات، تسيطر على وجدان الشعب وتحرك عقله وتوجه فكره وآماله، لتدرأ عنه الإحباط والضعف والضياع، حيث أصبحت أمنية قيام ثورة المهدي فلسفة اجتماعية ملهمة، لدعم القيم الدينية، وفاتحة طريق العمل للمستقبل، ومرآة تنعكس عليها الأماني الشيعية.

٤- الأيديولوجية والمصلحة

باتت أيديولوجية ولاية الفقيه التي قامت على أسس من المذهب الشيعي الإثني عشري، أساس صمود النظام الإيراني أمام الضغوط الخارجية القوية والمتلاحقة، وبات التراجع عنها أمرا يرقى إلى فكرة الارتداد عن النهج الإسلامي. أما مبدأ المصلحة فليس دخيلا على الأيديولوجية الحالية للنظام السياسي الإيراني باعتباره أصيلا في الفكر الديني وطوق نجاة للمشرعين الأصوليين من الشيعة في ملاحقة الأحداث والتطورات.

ثانيا: آليات النفوذ الإيراني في المنطقة

١- المذهب الشيعي وأتباعه في دول المنطقة

تتمحور الحركة الإيرانية في المنطقة حول أساسين: أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية الدينية، والآخر ثوري يتمثل في القيم الجهادية للثورة الإيرانية، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة، والإدارة الثورية الفدائية المتطورة هي أداة النظام لتحقيق طفرة إصلاحية، وتقوم الإدارة الثورية على قاعدتين: الأولى تعود إلى تلقي أساس الثورة، وهو إيجاد مجتمع إسلامي نموذجي ومتقدم، كمقدمة ومنطلق لحركة إقامة الحكومة العالمية للإسلام، أما الثانية فتتعلق بجدارة الشعب الإيراني ولياقته للقيام بهذه الرسالة العظيمة.

وتعتقد القيادة الإيرانية أن من واجب إيران إحياء الهوية الشيعية كأساس لاتحاد قوى الشيعة، وقد لعبت دورا إقليميا إيجابيا في توحيد قوى المقاومة للشيعة في المنطقة، في مواجهة تنظيم داعش في سوريا ولبنان والعراق، وهو ما يجعلها تستمر في استثمار هذه الآلية في زيادة نفوذها.

٢- جيش حراس الثورة

يدرك القادة الإيرانيون منذ كفاحهم ضد وجود النفوذ الأجنبي في بلادهم خلال مقاومتهم لنظام الملكية السابق، أنهم لكي ينتصروا على عدوهم لا بد من تحقق عنصر المفاجأة، ووجدوا أن هذا الأمر يحتاج إلى أن يظهروا للعدو ما ليس عنده من وسائل القوة، سواء كانت مادية أو معنوية، بشرية أم آلية. لذلك أنشأ قادة الثورة قوات حرس على نمط جديد لم تألفه قوات الأمن أو الجيش النظامي، مستوحين هذا النمط من أسلوب مقاومة الشيعة للخلافة السنية، وهو الأسلوب الذي يعتمد نظام الخلايا المتعددة المهام، والمختلفة التشكيل، والمتنوعة في التسليح، والتي تعتمد السرية المطلقة. وقد قامت قيادة الثورة بعد نجاحها في الاستيلاء على الحكم بتطوير قوات حرس الخميني لتكون مؤهلة للتعامل مع الظروف الجديدة، فتحولت إلى جيش حراس الثورة

الإسلامية. وترجع أهمية حراس الثورة إلى أسلوب إنشائه عندما تم تدريب الشباب المتحمس في معسكرات الثوار في مختلف أنحاء العالم على أداء المهام القتالية من الالتحام إلى حرب المدن وحرب العصابات، ثم كلفوا بحماية قادة الثورة، فكان ولاءهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، وتم تحويلهم إلى جيش له قواته البرية والبحرية والجوية فضلا عن وحدات الصواريخ والمصانع الحربية، فضلا عن إدارة عقائدية سياسية على أساس أيديولوجية النظام.

كانت بصمات الحراس واضحة على النشاط الخارجي للنظام، حيث استفاد من الغطاء الدبلوماسي في تصدير الثورة الإسلامية إلى دول العالم. وقد بدأت الجهود الجدية للحراس في تصدير الثورة عن طريق العنف، ثم توالت أعمالهم في دول الخليج خاصة في المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات، كما استطاعوا تكوين شبكة من العملاء في أوربا. وقد تنوعت أعمال الحراس في هذا المجال بين التدخل السياسي أو العسكري غير المكشوف لمساندة الثوريين الإسلاميين في الدول الأخرى، وأعمال موجهة للمصالح الغربية في مناطق متفرقة، وعمليات سرية ضد الحكومات العربية المحافظة، واغتيال خصوم النظام في الخارج، وتجنيد العناصر المحلية الغاضبة على حكوماتها، وتدريب المتشددين الإسلاميين، والتدريب على خطف الطائرات التجارية، وإمساك الرهائن والمفاوضة حول إطلاق سراحهم، والاستيلاء على شحنات الأسلحة.

ثالثا: آليات تدعيم النفوذ الإيراني في المنطقة

١- قوات التعبئة العامة (البسيج)

كان فكرة البسيج في أول الأمر هي إيجاد منظمة دفاع شعبية حميمة لمواجهة أي رد فعل أو هجوم أمريكي تجاه الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران، وقد تم تعميق ثقافة البسيج في الاتجاه الديني للقيام بأعمال فدائية في الحرب، ووضع قيمة الاستشهاد كثقافة عسكرية، تجمع بين التضحية والقيم الدينية، وبين الروح المعنوية والإعداد المتميز، ليس في إيران وحدها، وإنما لكافة الحركات التحررية. وقد وصلت قوات البسيج إلى عشرات الملايين بعد تطويرها، وقد ظهرت أهمية البسيج في قدرته

على احتواء كثير من المشكلات السياسية والاقتصادية، فقدرة البسيج على العيش الخشن جعل التعفف عن المطامع السياسية أو الاقتصادية سلوكا عمليا لمواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية، سمة أساسية شجعت النظام على المضي قدما في المشروع النووي، الذي أصبح غاية ترتبط بالأهداف الدينية، وإقامة الحكومة العالمية للإسلام، كما ساهم في الحد من تزايد عدد البطالة، بل وتخفيضها، فمن لا يجد عملا عليه أن ينضم للبسيج. ويقوم البسيج بكثير من الأعمال المدنية مثل: أعمال التعمير وبناء المساكن والمدارس والمستشفيات وإنشاء الطرف والكباري والأنفاق، والقيام بأعمال الزراعة والصيد، والحرف والصناعات والأشغال اليدوية.

ويمتد نشاط البسيج خارج إيران حيث يستخدمه النظام في تقديم المساعدات غير العسكرية للدول الأخرى عند وقوع الحوادث والأزمات والنكبات مثل الزلازل والسيول والحرائق والمجاعات والجفاف، وفي المشروعات الاقتصادية والإعمارية المشتركة مع الدول العربية والإسلامية والأفريقية.

٢- بناء تشكيلات جهادية ذات شكل مدني

من الواضح أن إيران تعتبر قيامها بإنشاء تشكيلات لقوى التعبئة العامة في كل من لبنان والعراق وسوريا واليمن والبحرين، ضرورة استراتيجية لتثبيت وجودها، ومحور المقاومة، ودعم دورها في قضايا المنطقة، وورقة رابحة للضغط على أصحاب المصالح الغربيين في المنطقة، لقد قامت إيران بإنشاء تشكيلات في كل من سوريا والعراق واليمن يتسم كل منها بطابع يتناسب مع ظروف البلاد، والأحداث والتحديات التي يمكن أن يواجهها، وليس بالضرورة أن يكون على غرار تشكيل حزب الله اللبناني، حتى مع تطويرها لتشمل أنشطتها الجانب الثقافي والعقائدي والاجتماعي والاقتصادي.

٣- المعلومات أساس الحركة العسكرية

يعتمد الفكر العسكري الإيراني في سوريا وخارج إيران عموما على قطاع المعلومات اعتمادا كبيرا، بشكل يتناسب مع الظروف والمتغيرات المستقبلية، وتقوم استراتيجية إيران المعلوماتية على توسيع مظلة المعلومات في جميع الساحات

المعلوماتية الداخلية والخارجية، بأقل حد من التكلفة، وبأكبر قدر من الإنجازات المعلوماتية، وزيادة إنتاج المواد التحليلية والتوصيفية في الموضوعات الأمنية والمعلوماتية.

٤- استغلال ثغرات العلاقات الإقليمية، العربية والخليجية

استطاعت إيران استغلال الثغرات والخلافات الموجودة بين الدول العربية والخليجية، في أن تنفذ إلى بعض الدول والحكومات، وتستقطب مواقفها لصالحها، فضلا عن استغلال اختلاف الدول العربية حول تعريف الإرهاب وكيفية مواجهته، وعدم وجود إدارة عربية موحدة تحت راية الجامعة العربية للتعامل معه.

أ- حركة النفوذ الإيراني في العراق :

وضعت إيران استراتيجية خاصة تجاه العراق، تقر لنفسها حق التدخل في شئون العراق، ليس بسبب الجغرافيا السياسية، أو العمق العقائدي المتمثل في وجود العتبات المقدسة والامتداد الشيعي بها، والذي جعلها على رأس قائمة الدول المستهدفة بتصدير الثورة الإيرانية فحسب، بل بسبب مصالحها القومية ومستقبل نظامها، وهي لا تقر بل تناهض أي تدخل أجنبي فيها، وتعتبره من وجهة النظر الأمنية مساسا بأمنها القومي، ومن وجهة النظر الدينية مساسا بمقدساتها، مبررة ذلك بأنها من أكثر الدول التي أضيرت من العراق، ومن التدخل الأجنبي في المنطقة. وتعمل على الإبقاء على نظام عراقي له علاقات حميمة مع إيران.

وتسعى إيران إلى الاستفادة من الظروف الاقتصادية التي تمر بها العراق، فتجارة الترانزيت والحج المذهبي، فالحركة الإيرانية في العراق نموذج للحركة الإيرانية في المنطقة، والبعد المذهبي عنصر أساسي في هذه الحركة، وهذه الحركة لا تنتظر وضعا خاصا، بل تسعى لافتعاله. يقول الرئيس الإيراني حسن روحاني: في الظروف التي لم يستقر فيها الأمن الضروري والثبات في المنطقة، فإني على ثقة أن دعم علاقات التعاون بين إيران والعراق في كل المجالات سوف يكون له تأثير في دعم وزيادة الأمن والاستقرار، إن تعاون الطرفين في الظروف الحالية له عندنا أهمية أكبر.(وكالة أنباء فارس في ٢٢/٧/٢٠١٩م)

ب – حركة النفوذ الإيراني في اليمن :

لاشك أن أزمة اليمن كانت وليدة التدخل الإيراني في شئون اليمن، حيث عمل النظام الإيراني على استقطاب الحوثيين، وإقناعهم بقرابة مذهبهم الديني بالمذهب الشيعي الاثني عشري، وفتح المجال أمام أبنائهم للتعلم والدراسة في المدارس والجامعات، خاصة المدارس والجامعات ذات الصبغة المذهبية، وهو ما أدى إلى تصدير الثورة الإيرانية إلى اليمن، كما قدمت إيران مساعدات مادية نقدية وعينية لهذه الطائفة، وقامت بتدريبهم للدفاع عن أنفسهم ومذهبهم في مواجهة ما أسمته بالوهابية، وأمدتهم بالأسلحة والعتاد. وقد شجعت الحوثيين على التمرد ضد الحكومة، وجعلت قضية اليمن تدخل كأحدث ميادين الصراع بين إيران والنظام العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، لكن التحايل الإيراني حوَّل الصراع في اليمن إلى فرصة للضغط على المملكة العربية السعودية، ثم قام الديبلوماسيون الإيرانيون بالتخفيف من صدى هذا الصراع الإقليمي من خلال تصريحات ناعمة لتحويله من صراع عسكري إلى صراع سياسي.

ج – حركة النفوذ الإيراني في لبنان :

لقد قامت إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية إلى التواجد في لبنان من خلال إنشاء حزب الله اللبناني على غرار حزب الله الإيراني، حيث وضعت البنية التحتية، واستقطبت القيادات الشيعية، أمدته بالمعلومات والمستشارين والأسلحة، وساعدت سيد حسن نصر الله ليكون زعيما له. واتخذت هذا الحزب معبرا لها إلى سوريا، ومركزا لحركتها في الشام.

د – حركة النفوذ الإيراني في سوريا :

من الواضح أن إيران تقوم بتطوير التواجد الإيراني في سوريا أن يكون عضويا، وليس عقائديا، حتى لا يصطدم مع أهل السنة في سوريا من ناحية، ومع العلويين من ناحية أخرى، وإن كان من الطبيعي أن تعمل إيران على نشر ثقافتها في سوريا، والتي تتضمن بطبيعة الحال فكرا اثني عشريا. إزاء تلاحق الأحداث، انشغل قادة جيش الحراس بهيكلة قوات البسيج في سوريا وفق الظروف، لتكون فرعا خارج الحدود لقوات البسيج الإيرانية، كما أن من المؤكد أن تقوم القيادة الإيرانية بعملية نقل وانتقال

وتعيين بعض القيادات في إطار هذا التحول الجديد، من أجل سرعة إنجاز هذه التشكيلات خارج الحدود، ومن أبرز هذه التشكيلات تشكيل المجمع العالي لهيئة التعبئة العامة (بسيج)، وهو يمثل قيادة لتشكيلات الحراس الجديدة خارج الحدود، تكون موازية لقيادة هيئة التعبئة العامة داخل إيران، وتتمتع بكافة الصلاحيات التي تتمتع بها.

رابعا : تحديات التمدد الإيراني الإقليمي

١ – تضارب مواقف القوى المؤثرة داخل النظام الإيراني

لقد أصبح نشاط جيش حراس الثورة الإسلامية خارج إيران يثير مخاوف داخلية بين النخبة في إيران، فقد انتقد الإصلاحيون خلال انتخابات رئاسة الجمهورية وجود القوات الإيرانية في سوريا، كما تبدي النخبة قلقا بالنسبة لتحولات حركة التحالف الشيعي، ويؤكد معارضو الحركة الخارجية لجيش حراس الثورة بأن هذه الحركة تكلف الدولة نفقات باهظة، في حين أن هناك طريقا سلميا مفتوحا يمكن استغلاله، ويؤيد هذا التوجه تواتر الأخبار عن خسائر كبيرة بين صفوف القوات الإيرانية في سوريا، في حين يدعي التيار الأصولي أن إيران إذا لم تصد الأعداء خارج حدودها فإنهم سيصلون إلى الداخل الإيراني، وقد دخل البسيج "هيئة التعبئة العامة" في هذا الصراع إلى جانب جيش حراس الثورة الإسلامية في صراعه مع الرئيس روحاني وحكومته. كما استغل المعارضون للنظام الراغبون في تغييره، المظاهرات الشعبية التي تخرج للمطالبة بتحسين أحوال المعيشة، للضغط على النظام، وبدا تحرك المعارضين وفق مخطط جاهز محدد يدار بكفاءة. وقد ظهرت منظمة فدائيان خلق التي كانت تلتزم الصمت منذ فترة طويلة، حيث أصدرت الهيئة السياسية التنفيذية للمنظمة بيانين وجهتهما إلى أحرار إيران، وأكدت فيهما مطالبتها بتغيير نظام ولاية الفقيه وعمل استفتاء عام من أجل تغيير الدستور، باعتباره المطلب الأساسي للجماهير.

٢ – صعوبة تطبيق النموذج اللبناني بالمنظور الإيراني إقليميا

رغم أن إيران تقوم بإنشاء كيان في سوريا يكون موطأ قدم مستمر لها هناك، إلا أن تحوله إلى حزب يشبه حزب الله اللبناني يعتبر من الأمور المختلف عليها في إيران،

لأن الظروف التي سمحت بإنشائه في لبنان اعتمدت على طبيعة النظام السياسي في لبنان، ووجود طائفة لا يستهان بها من الشيعة الاثني عشرية في السلطة، في حين أن من تدعمهم إيران يختلفون في المذهب.

٣ – الاختلاف حول سياسة المرونة الشجاعة

استنتج المحللون السياسيون من حديث الزعيم خامنئي مع قيادات جيش حراس الثورة أن هذا الجيش غير راض عن تكتيك المرونة الشجاعة في السياسة الخارجية لإيران، ويمكن أن نفهم من خلال التقية السياسية لجيش الحراس أنهم متوجسون من طرح تكتيك المرونة الشجاعة، خاصة أن الأصوليين ليسوا من يقومون على تنفيذه بل الإصلاحيين، ويبدو ذلك في تعقيباتهم على حديث الزعيم حول هذا الطرح.

٤ – تأثير الموقف الأمريكي من إيران

من الملاحظ أن تزايد الموقف العدائي الأمريكي تجاه إيران يؤثر تأثيرا بالغا على حركة إيران الخارجية، وهو ما ينعكس سلبا على نفوذها الإقليمي، وتواجدها في العراق واليمن ولبنان وسوريا، وتراجع الدعم لأنصارها هناك بشكل ملحوظ.

٥ – مستقبل النفوذ الإيراني الإقليمي

يرتبط مستقبل النفوذ الإيراني الإقليمي بمستقبل ولاية الفقيه في إيران، لأن قضية الحكومة العالمية للإسلام هي قضية ولاية الفقيه، وهي تدافع عنها بكل ما أوتيت من قوة وإمكانات، سواء في مواجهة المعارضة في الداخل أو النظام العالمي والقوي المعارضة في الخارج. من ثم تسعى الحوزة العلمية الدينية في إيران إلى توخي الحذر بطرح بدائل، سواء في التنظير أو الاجتهاد الفقهي، وهو ما يسمى بالاتجاه إلى الفقه العقلي، وهو الفقه الذي لا يكتفي بدراسة الموضوعات التعبدية، بل يشمل الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدولية، باعتبار أن العقلانية ليست معادلة للإلحاد أو العلمانية، بل إن جذورها ليست في الجامعات بل في الحوزة الدينية، حيث العقلانية السياسية وليست العقلانية الفلسفية، لأن هذه العقلانية الفلسفية تهدف إلى عدم تبعية الحوزة الدينية للحكومة، أو ابتعادها عن شئون الحكم، ولأن الفقهاء

الذين يشتغلون بالفقه الفردي يدعون أمر الحكومة للحكوميين، ويجعلون أمر الدين للفقهاء، وهم بهذا يفصلون بين الدين والحكم عمليا، وهو ما يجعل الحوزة مصنع تفريخ لكثير من العلماء غير المثقفين والبعيدين عن القضايا الحيوية.

٦ – مشروع مواجهة الإجراءات المضادة

وضعت إيران "مشروع مواجهة الإجراءات المضادة" بهدف حراسة الأمن والمصالح الوطنية، والمساعدة على حفظ الاستقرار في المنطقة، ويتضمن مقدمة و٢٣ مادة، فضلا عن جزء آخر يتعلق بتعريفات تتعلق بالقوات العسكرية الأمريكية، وقوى الاستخبارات الأمريكية، والمنطقة، والمشاركة المؤثرة، والأشخاص والشخصيات، وقائمة العقوبات، والحرب النفسية، ودعم أمريكا للإرهاب، مع تفاصيل سرية أخرى، إضافة إلى جزء ثالث يتعلق بتكليف الحكومة بوضع سياسات شاملة لهذه الاستراتيجية، خلال ستة أشهر من إقرار القانون. ويشير المشروع إلى أن إيران سوف تأخذ في اعتبارها أن أمريكا تدعم المنظمات المتطرفة في المنطقة ماليا، وبالمعلومات والخبرة العسكرية والتسليح والتدريب والتنظيم والتوجيه، ومنها داعش وجيش النصرة، ورصد هذا الدعم. في المجال الاقتصادي يقوم النظام بتطبيق الاقتصاد المقاوم بفكر الاقتصاد الشعبي، مع استعارة بعض الآليات من الاقتصاد العالمي.

خامسا - تأثير الموقف الأمريكي على مستقبل النفوذ الإيراني في العراق واليمن وسوريا ولبنان

١. الولايات المتحدة في ضغوطها على إيران لم تقدم مصالح دول الخليج على مصالحها، حيث تذيلت مصالح دول الخليج الشروط الأمريكية، ومن الواضح أن أمريكا كانت ستتفاوض مع إيران إذا قبلت ببعض الشروط المتعلقة بالمصالح الأمريكية، حتى وإن رفضت إيران ما يتعلق بمصالح دول الخليج، وستبرر أمريكا هذا بأن مصالح دول الخليج ستأتي تلقائيا في المباحثات، وهو أمر غير مضمون، حتى تظل دول الخليج تحت الضغط في حاجة لدعم الولايات المتحدة، وتقدم لها المقابل الباهظ لهذا الدعم. وتعرف إيران جيدا كيفية التعامل مع الغرب والولايات

المتحدة الأمريكية، وهو ما جعلها صامدة حتى الآن أمام الضغوط الغربية والأمريكية، كما يشير إلى وجود قوة في النظام الإيراني الذي مازال يتحدى الغرب رغم ما يعاني المجتمع الإيراني من مشكلات.

٢. تطوير عملية دعم الوجود الإيراني ولاشك أن التغييرات التي تتم في قيادات جيش حراس الثورة الإسلامية الإيراني في هذه الظروف التي يسودها التوتر في منطقة الشرق الأوسط، خطوة في سبيل تطوير عملية دعم الوجود الإيراني في العراق واليمن وسوريا ولبنان. خاصة مع تأكيد المحللين العسكريين أن أمريكا لن تدخل في حرب مباشرة مع إيران. لاشك أن التغييرات الجديدة في قيادات جيش حراس الثورة الإيراني تشير إلى أن هذا الجيش سيتبع حربا استخباراتية مع أمريكا خلال الفترة الحالية.

سادسا : العقوبات على مستقبل التمدد الإيراني

١- التعامل السياسي مع العقوبات

أدت العقوبات الدولية على إيران إلى إعادة النظر تدريجيا في السياسة الخارجية، من أجل عمل تركيبة من التوازن بين التعاون والمنافسة، ويقتضي ذلك الاعتماد على تحليل عيني وتقييم دقيق للموقع والقدرات والنوايا والسلوك المحتمل للآخرين. فقد اعتبر النظام الإيراني تفاقم آثار العقوبات الدولية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، خطرا يستوجب مواجهة من نوع جديد، كما أن تفاقم الآثار الاقتصادية للعقوبات الدولية أزمة تحتاج إلى تحليل جديد، وفي نفس الوقت اعتبر الرغبة المتزايدة في الاتجاه نحو الإصلاح السياسي أزمة أخرى تحتاج إلى أسلوب نظري وعملي جديد لإدارتها، وهو ما دفع النظام الإيراني إلى إتاحة الفرصة لتغيير من الداخل، لتتمكن العناصر المرنة ذات الاتجاه المعتدل من الوصول للإدارة، من ثم استهدفت عملية إدارة أزمة العقوبات تحقيق مزيدا من المشروعية والقبول الجماهيري للنظام، ومنع اعتراضات مؤسسات المجتمع المدني، من ناحية، وتشكيل جبهة جيوبوليتيكية جديدة لمواجهة المد الأمريكي الغربي، من ناحية أخرى، وهو ما تطلب من النظام الإيراني

وضع مفاهيم واصطلاحات جديدة، وترويجها لمعالجة أزمة الشرعية في الداخل، وتحقيق المصلحة في التعاملات الخارجية.

٢- التعامل الاقتصادي مع العقوبات

أدرك الإيرانيون أن النظريات الاقتصادية الغربية لا تقدم لهم الحلول لمواجهة العقوبات الاقتصادية، ومن ثم فقد رجعوا إلى طبيعة الثورة لاستلهام نظرية جديدة تتناسب مع الظروف التي تمر بها إيران، وكانت ثقافة المقاومة دليلهم للتوصل لفكرة اقتصاد المقاومة، الذي عرَّفوه من خلال أربعة أبعاد، البعد الأول يتمثل في الاقتصاد الموازي، حيث استفاد الإيرانيون من العمل الثوري في إنشاء مؤسسات قومية موازية للمؤسسات الحكومية تمثلت في لجنة إمداد الإمام، وهيئة جهاد التعمير، وجيش حراس الثورة، وهيئة الإسكان المتناسب، وهذا ليس معناه إهمال المؤسسات الحكومية، فقد استطاع الإيرانيون أن يديروا كلا من الجيش النظامي العامل جنبا إلى جنب جيش حراس الثورة الإسلامية، واستخدامهما في الدفاع عن الثورة والنظام، ولعل المشكلة التي تواجه هذا البعد من الاقتصاد الموازي هو كيفية إنشاء بنك مركزي موازي بمفهوم جديد، ورؤية جديدة، وآليات جديدة، بعد أن تعرض البنك المركزي الإيراني للعقوبات والحصار.

٣- التعامل الأيديولوجي مع العقوبات

من الطبيعي أن يتجاوز تأثير العقوبات الاقتصادية إلى البعد الاجتماعي، ومن ثم طرح الزعيم خامنئي مشروع تطوير الثقافة المجتمعية لاكتساب أسلوب وثقافة صحيحة للحياة، تساعد على استمرار الحركة في الطريق الصحيح، باعتبار أن أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي وأسلوب المعيشة له أهمية كبيرة في ظروف وتداعيات العقوبات الدولية. مؤكدا أن المدنية الإسلامية الشاملة لها قسمان: قسم الآليات القوية مثل العلم والابتكار والاقتصاد والسياسة والاعتمادات المالية وغيرها، وقسم حقيقي وأساسي هو أسلوب المعيشة، مثل الأسرة والزواج ونوع المسكن ونوع الثياب وطريقة الإنفاق

واللهو والكسب والعمل والسلوك الفردي والجماعي في المجالات المختلفة، أي تفاصيل حياة الإنسان. وإن تحقق كليهما أمر ضروري.

٤- التعامل الدفاعي مع العقوبات

تعتقد القيادة الإيرانية أن الهدف النهائي للولايات المتحدة الأمريكية في تحركاتها ضد إيران هو إسقاط النظام الإيراني الإسلامي، واختيار نظام تابع للنظام الأحادي القطبية، وهذا الاعتقاد جعل النظام الإيراني يسعى إلى تحصين نفسه بتملك القدرة على التهديد باستهداف قواعد وقوات أعدائها بصواريخ بعيدة المدى يصل مداها إلى ألفي كيلومترا، والواقع أن مشكلة الصواريخ الإيرانية مشكلة أصولية ومصيرية، فقد تأكد لإيران أن هذا السلاح هو سلاحها الاستراتيجي الأول، ليس من أجل حماية الوطن أو النظام، وإنما أيضا من أجل تحقيق طموحات إيران في تشكيل الحكومة العالمية للإسلام، فضلا عن استخدامه عند اللزوم حاملا لرؤوس نووية، أو للتهديد الاستراتيجي، بدلا من التهديد النووي، لذلك أبعدت إيران موضوع الصواريخ تماما عن مائدة التفاوض مع الغرب حول البرنامج النووي الإيراني، وترفض طرحه في أية مفاوضات. إلا أن أكثر ما يقلق النظام العالمي في إنتاج إيران للصواريخ بأبعادها المختلفة هو توزيعها في بلاد مختلفة من منطقة الشرق الأوسط، بسعر مناسب أو كمساعدة، لأن هذا يجعل من غير المتوقع المكان الذي ستستخدم منه هذه الصواريخ. ويرى المحللون الإيرانيون أنه رغم أن أمريكا لديها أقوى بنية عسكرية، إلا أنها لا تستطيع أن تستفيد بكل إمكانياتها في حالة تورطها في صراع مع إيران، وطالما أنها لا تستطيع الاستفادة العريضة من هذه الإمكانيات، فإن تهديداتها لا تمثل ضغطا كبيرا. وإن النفوذ الإيراني في المنطقة لن يكون من السهل وقفه، وإن التحركات الأمريكية ضد إيران سوف تواجه بقوة من جانب إيران، بحيث أن القواعد الأمريكية في المنطقة لن تكون آمنة، إلا إذا أبعدتها أمريكا مسافة ألفي كيلومترا، حتى لا تطالها الصواريخ الإيرانية.

سابعا : **رؤية مستقبلية للنفوذ الإيراني**

حركة إيران على كل الأصعدة لا ينفصل فيها الداخل عن الخارج، ومن ثم فإن حركتها تبدو دائما مركبة، بمعنى أن حركتها الخارجية تقوم على قدراتها الداخلية، كما أنها توجه لصالح الداخل في كافة المجالات. ومن ثم فإنه لا تراجع في الاستراتيجية الإيرانية العامة، بل إن التغيير يقع في الأساليب والآليات. الواضح من حديث وتهديدات الزعيم خامنئي أنه مهما بلغ حجم المظاهرات، ومهما علا صوت المعارضة، فإن إيران لن تخرج من لبنان أو سوريا أو العراق أو اليمن، لأن هذا الوجود ضمن مشروع استراتيجي يراهن عليه ليس النظام وإنما الشعب أيضا. بل حملت التهديدات موضوع القصاص، وهو يتضمن زيادة التمدد الإيراني في المنطقة ومحاربة مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في هذه المنطقة، واتخاذ أساليب جديدة في إخراج الأمريكيين من المنطقة. كما تعمل إيران من خلال أجهزتها المختلفة على كشف الجماعات الداعمة للإرهاب، وهي تعد قائمة عقوبات للمتورطين، موازية لقائمة العقوبات الأمريكية، فضلا عن فضح المشاركة الأمريكية في الأعمال الإرهابية. كما تقوم إيران بحماية الأفراد الذين يدلون بمعلومات عن التورط الأمريكي في الأعمال الإرهابية. وستقوم إيران بمصادرة أو تجميد أموال المتورطين في الإرهاب. وقد خصصت مبلغ ألف مليار تومان لدعم النشاط الصاروخي تحت تصرف وزارة الدفاع. وستقوم إيران بفرض عقوبات اقتصادية على أمريكا على أساس الاتفاق النووي، إذا قررت الخروج منه، والعمل على مواجهة آثار العقوبات الأمريكية على إيران، واتخاذ الإجراءات القانونية لتعويض الخسائر الناتجة عن العقوبات الأمريكية.

على المستوى الداخلي نتوقع أنه لا مساس بنظام ولاية الفقيه، وإنما سيكون هناك تغيير في شيئين الأشخاص والسياسات، وهذا لن يكون معناه حذف القيادات الموجودة، وإنما تغيير مجال ممارساتها، دون تدقيق في الدرجات والرتب بطريقة فرسان المائدة المستديرة.

في المجال الاقتصادية سيسعى النظام إلى تطبيق الاقتصاد المقاوم بفكر الاقتصاد الشعبي، مع استعارة بعض الآليات من الاقتصاد العالمي.

لن يحدث أي تغيير في المجال الاجتماعي أما في المجال الثقافي، فسوف يتم التركيز على إعادة أو تدوير ثقافة الشباب، خاصة شباب الجامعات، اعتمادا على أساسي القومية والمذهب.

أما على مستوى السياسة الإقليمية فسوف تستمر إيران في تنمية تمددها في المنطقة ودعم هذا التمدد مع إعادة النظر في كيفية الحركة ومتطلباتها المادية. وعلى المستوى الدولي سوف تتبع سياسة الديبلوماسية المرنة وفقا للمتغيرات الدولية.

لم يغفل بيان الخطوة الثانية الذي أصدره آية الله سيد علي خامنئي زعيم الثورة الإيرانية في عيدها الأربعين، تحديد أطر جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية خلال الخطوة الثانية للثورة الإسلامية، وتحرص هذه الأطر على أن تتمتع السياسة الخارجية بروح المقاومة، ولابد أن تقترن بحركة المقاومة روح الاستقامة، وأن تتحرك من خلال نقدها لنفسها ونقد العالم لها، وتصحيح أخطائها، ونظرتها المستقبلية، وخطواتها الواقعية، والإدارة الجهادية مع المحافظة على توجهها. ومن ثم لا تراجع عن محاولة زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة على أسس استراتيجية مذهبية، ولا حدود للتوقف عندها، مع تغير السياسات والأساليب التي كانت تتبع، وتصحيح الحركة خلال الخطوة الثانية للثورة. فضلا عن الابتكار في العمل، واستمرار نظرية المبادأة السياسية، والتعامل مع ردود الأفعال الناتجة عن هذه المبادأة، واتخاذ مبادرة لتغيير فكرة تصدير الثورة من التوجه العلوي إلى التوجه الموازي، بمعنى أن يبعد شبح نظرة العالم الخارجي للثورة الإسلامية على أنها طامعة في ما لدى غيرها من دول المنطقة، أو طموحة في قيادة هذه المنطقة، ومن ثم فإن تصحيح هذه النظرة يقتضي ألا يسمح باستغلال الثورة لمصالح حزبية أو طائفية، كما لن يسمح بتفسيرات مصطنعة أو آراء وأفكار انحرافية عن مضمون الثورة الإسلامية الحقيقية، التي تحمل رسالة إيقاظ العالم الإسلام، وإحياء قيم الدين، ونهضة الشعوب الإسلامية لتتخلص من التبعية للمستكبرين المستغلين، وبناء حضارة إسلامية حديثة، تقوم على العلم الحقيقي النافع.

في آخر توجيهات الزعيم خامنئي لأئمة الجمعة والجماعات من علماء الدين الإيرانيين قال: إن إيران لن تعود إلى الوراء، بعد أن استطاعت أن توصل تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠٪، إنتاج أجود أنواع الماء الثقيل في العالم، أن تصمم مفاعلا ضخما في آراك دخل مرحلة التشغيل، أن تدخل مجال إنتاج العلم. من حسن الحظ أن الشعب والنظام قد أثبت للعالم عظمته وقدرته واستقراره، وفرضها على الأعداء، إن تكبر الأعداء جعل الغرب لا يستطيع أن يدرك الحقائق، ولاشك أن هذا التكبر ينجح في التعامل مع الدول الضعيفة، أما الشعوب التي لا تخاف، وتدافع عن حقها، تعرض الغرب للهزيمة. إن الأوربيين لم يفوا بأي من الأحد عشر تعهدا في الاتفاق النووي، فبأي حق يريدون أن نلتزم بتنفيذ تعهداتنا، فليعلموا أننا بدأنا التقليل من تعهداتنا، وقطعا سوف نستمر في هذا، إن خباثتهم واضحة للجميع، فقد سرقوا سفينتنا بالقرصنة البحرية، ويسعون في نفس الوقت لإعطائها شكلا قانونيا، إن شبابنا المؤمن لن يتركوا هذا العمل بدون رد، وسوف يردوا الرد المناسب في الفرصة والمكان المناسبين، إن استمرار الفورة النفسية سوف يؤدي بفضل الله إلى استغناء إيران الحقيقي عن الأجانب.(وكالة أنباء فارس في ٢٠١٩/٧/١٦م)

ثامنا - كيفية التعامل مع التمدد الإيراني الإقليمي

السؤال الذي ينبغي أن نطرحه، هو: كيف نتعامل مع إيران بعد أن أدركنا توجهها؟ في رأيي أن الأفضل أن نعتبر الأحداث الجارية فرصة للتفاوض مع إيران دون شروط مسبقة، لصالح الدول العربية واستقرار الأوضاع في المنطقة والقضاء علي الإرهاب، لكن ينبغي أن نكون على مستوى هذا التفاوض، وتحضير الخبراء المناسبين له.

وغالبا ما يطرح الساسة الإيرانيون فكرة إعادة تعريف القضايا العالقة، من منطلق أن صانع القرار لا يركب المخاطر في القضايا التي يسعى فيها للحصول على مكاسب معينة، والعكس بالنسبة للقضايا التي يمكن أن يخسر فيها شيئا، فإذا طرحت قضايا الخلاف بشكل فيه تأكيد على وقوع خسائر، فإن ذلك يشجع صانع القرار على قبول المخاطرة، كما أن إعادة تعريف القضايا يساعد على إخراجها من الطريق المسدود إلى

طريق الحل، وقد نجحت هذه الطريقة في مشكلة بحر قزوين والعلاقات مع آذربيجان وتركمنستان. ومن ثم ففي إطار المباحثات يمكن تحديد أربع مرتكزات أساسية هي: دور الدولة والارتباط المتقابل والاقتصاد السياسي العالمي وتغير موقع الدول في ساحة المعادلات الدولية، ومن هذه العناصر تطرح إعادة تقييم دور إيران تجاه النظرة الأمنية الجديدة السائدة في العالم بعد التطورات الأخيرة.